الأمم المتحدة
A/C.2/78/L.20/Rev.1
الجمعية العامة
Distr.: Limited
14 November 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

بليز، بنما، تركمانستان، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غواتيمالا، كوستاريكا، نيكاراغوا، هندوراس: مشروع قرار منقّح

السياحة المستدامة والقادرة على الصمود والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 207/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 196/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 214/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 211/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 201/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، وإلى سائر الإعلانات والمؤتمرات ذات الصلة بالموضوع،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى إنجاز ما لم يُنفّذ من أعمال في إطار تلك الأهداف،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[1]، وإذ تشجع جميع الأطراف فيه على تنفيذه تنفيذا تاما والأطرافَ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ[2] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها على الاتفاق أو قبولها له أو موافقتها عليه أو انضمامها إليه، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى الخطة الحضرية الجديدة، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[3]، والتي أقرت بالالتزام باستدامة ودعم الاقتصادات الحضرية في انتقالها التدريجي نحو رفع الإنتاجية، من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما في ذلك خلق وظائف جيدة ولائقة ومنتجة، بسبل منها تشجيع الصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة المستدامة والفنون الاستعراضية وأنشطة حفظ التراث،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان سِنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[4]، اللذين اعتمدا خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وإلى أن إطار العمل أبرز جملة أمور منها الحاجة إلى تعزيز ودمج نُهج إدارة مخاطر الكوارث في جميع عناصر قطاع السياحة بالنظر إلى شدة الاعتماد على السياحة في كثير من الأحيان كمحرك اقتصادي رئيسي،

وإذ ترحب بإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتدعو إلى تنفيذه في الوقت المناسب،

وإذ ترحب أيضا بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023،

وإذ تتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات، الذي ستشترك في استضافته فرنسا وكوستاريكا وسيُعقد في نيس، فرنسا، في حزيران/يونيه 2025،

وإذ تشير إلى قرارها 178/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن تشجيع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة، وقرارها 269/77 المؤرخ 16 شباط/فبراير 2023، الذي قررت فيه إعلان 17 شباط/فبراير يوما عالميا للسياحة القادرة على الصمود،

---

(1) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(3) القرار 256/71، المرفق.

(4) القرار 283/69، المرفق الثاني.

وإذ ترحب بالقرار 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022[5] الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة الذي قررت فيه انعقاد لجنة تفاوضية حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية،

وإذ تحيط علما بمبادرة الحد من المواد البلاستيكية في السياحة العالمية ودورها في الإسراع بوتيرة العمل المناخي والدفع قدما بقطاع السياحة على مسار النمو الاقتصادي المطّرد والمستدام والقادر على الصمود، مع الاعتراف بالجهود التي تبذلها البلدان في منطقة منظومة التكامل لأمريكا الوسطى لمكافحة التلوث البلاستيكي،

وإذ تشير إلى قرارها 282/77 المؤرخ 26 نيسان/أبريل 2023 بشأن بناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الترابط الإقليمي والأقاليمي بين البنى التحتية، الذي شددت فيه على أن البنى التحتية تؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكدة فيه أهمية البنى التحتية الجيدة النوعية التي يعوّل عليها وتتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة،

وإذ ترحب بانعقاد المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى المتعلقة بالسياحة بشأن موضوع "وضع السياحة المستدامة والقادرة على الصمود في صميم الانتعاش الشامل"، بدعوة من رئيس الجمعية العامة في أيار/مايو 2022، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، بوصفها معلما هاما للعمل من أجل اتباع نهج متضافر بشأن السياحة على أعلى مستوى، داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تسلّم بما للسياحة المستدامة من دور هام وشامل لقطاعات متعددة، بوصفها مساهمةً إيجابية في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، مع التركيز على السياحة البيئية والسياحة الريفية والسياحة المجتمعية والمشاريع المتوسطة والصغيرة والبالغة الصغر، وخلق فرص التبادل التجاري، وإيجاد فرص العمل اللائقة، وحماية البيئة، وتحسين نوعية الحياة، والنهوض بالإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ في هذا الصدد الدور الذي تقوم به منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى[6]، عن طريق الأمانة العامة للتكامل السياحي في أمريكا الوسطى، ومجلس أمريكا الوسطى للسياحة في تعزيز السياحة المستدامة في المنطقة،

وإذ تشيد بالجهود الجارية التي تبذلها حكومات الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، بالتنسيق مع لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية وبالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، من أجل تنفيذ البرامج القائمة التي تهدف إلى الترويج للسياحة المستدامة وتعزيزها في جميع أنحاء المنطقة وما يستجد من برامج على شاكلتها،

وإذ تقر بأن السياحة هي من أشد القطاعات الاقتصادية تضرراً من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتشدد على أن التحديات الناجمة تتطلب حلولاً شاملة وتعاوناً دولياً يسهم في تعزيز ما يلزم من

(5) UNEP/EA.5/Res.14.

(6) تتألف عضوية منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس.

سياسات ودعم مالي للحفاظ على مصادر العيش المعتمدة على ذلك القطاع، والحد من مظاهر التفاوت، واستئصال شأفة الفقر، وحماية فوائد السياحة، بما في ذلك السياحة الساحلية والريفية، من أجل تشجيع نموذج سياحي أكثر استدامة يقوم على الإدماج الاجتماعي وحفظ البيئة وحمايتها،

وإذ تحيط علما بعدد أيلول/سبتمبر 2023 من منشور *بارومتر السياحة العالمية* (*World Tourism Barometer*) الصادر عن منظمة السياحة العالمية، والذي يسلط الضوء على أنه من المتوقع أن تواصل السياحة الدولية انتعاشها مدعومة بالطلب القوي على السفر، وأن أحدث بيانات منظمة السياحة العالمية تظهر أن الانتعاش قد استمر في عام 2023، حيث سافر ما يقدر بنحو 700 مليون سائح دوليا في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2023، بزيادة تبلغ نحو 43 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، غير أنه، مع الإشارة إلى ما ورد في مقياس السياحة العالمي في أيار/مايو 2023 من أنه، وفقا للخبراء، لا تزال البيئة الاقتصادية هي العامل الرئيسي الذي يؤثر على انتعاش السياحة الدولية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن أمريكا الوسطى تعدّ، بسبب موقعها الجغرافي وخصائصها الجيولوجية والمائية المناخية، منطقةً معرضة للمخاطر الطبيعية، بما في ذلك المخاطر المتصلة بالمناخ، مما أسفر عن كوارث تسببت في وقوع خسائر بشرية واقتصادية جمة وقابلةً للتضرر منها، بما يشمل الآثار المترتبة على ذلك في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفي الدخل وجهود الحد من الفقر،

وإذ تعترف بأن منطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى تحتوي على موارد طبيعية جمة وبأن ثراء تنوعها البيولوجي يوفر فوائد قيّمة لسكانها ولاقتصادات البلدان فيها، وإذ تلاحظ أن السياحة المستدامة يمكن أن تسهم إسهاما مباشرا في حفظ النظم الإيكولوجية عبر تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة ونشر الوعي بأهمية التنوع البيولوجي، وأن الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى تعمل، في هذا الصدد، على تحسين أطرها واستراتيجياتها وخطط عملها المؤسسية والسياساتية،

وإذ تلاحظ الدور الذي تضطلع به منظمة السياحة العالمية بوصفها عضوا في الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بتعميم مراعاة التنوع البيولوجي والمكلف بدعم الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي ومكتب مؤتمر الأطراف فيها،

وإذ تسلّم بأهمية الأعمال الجارية من أجل الإسراع بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين[(7)] في قطاع السياحة، مع الإسهام في التنمية المستدامة وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود،

وإذ تشدد على أهمية أن يصبح قطاع السياحة أكثر استدامة ومرونة واستفادة من التكنولوجيات الرقمية وأقرب منالا، مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة سد الفجوات الرقمية، سواء بين البلدان أو داخل كل بلد على حدة، بما في ذلك الفجوات الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية وبين الشباب وكبار السن والفجوات الرقمية بين الجنسين، وعلى ضرورة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإذ تشير إلى ضرورة التأكيد على نوعية الوصول بتكلفة معقولة من أجل سد الفجوات الرقمية والمعرفية، وتحسين الدراية الرقمية باستخدام نهج متعدد الأبعاد يشمل السرعة والاستقرار ويُيسر التكاليف واللغة والتدريب وبناء القدرات والمحتوى المحلي والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة،

(7) انسجاما مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/4 (UNEP/EA.4/Res.1).

وإذ تشير إلى قرارها 193/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، المعنون "السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية لعام 2017"، وإذ تلاحظ الجهود والمبادراتِ المضطلع بها من أجل الاحتفال بالسنة الدولية بغية التوعية بما للسياحة من مساهمة هامة في التنمية المستدامة مع تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمعارف والخبرات وتكثيف التعاون عبر الحدود من خلال إقامة المشاريع المشتركة بهدف زيادة أوجه التآزر في مجال السياحة، بما في ذلك تبادل البيانات والإحصاءات المتعلقة بها، حسب الاقتضاء، وإذ تلاحظ تقرير الأمين العام بشأن إعلان عام 2017 سنة دولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية[8]، وإذ تشير أيضا إلى قرارها 198/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 والمعنون "السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021"،

وإذ تسلّم بأهمية تشجيع تنمية المنتجات السياحية من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل دعم تنميتها الاقتصادية ومشاركتها في التجارة مع حماية البيئات الطبيعية والتقاليد الثقافية في الوقت نفسه،

وإذ تشدد على الحاجة إلى السياحة المسؤولة وأثرها الاجتماعي – الاقتصادي المفيد على المجتمعات المحلية، وتمكين المرأة اقتصاديا من خلال السياحة، والسياحة العادلة، وحماية النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة من جميع أشكال الاستغلال في قطاع السياحة، ومنع الاتجار بالأشخاص وبالمصنوعات الحرفية ذات القيمة الثقافية، واحترام التراث الثقافي غير المادي والمواقع الثقافية والطبيعية، وحماية السياح كمستهلكين، وتوفير معلومات غير متحيزة للسياح،

وإذ تلاحظ المبادراتِ المشتركة الحالية التي تُصمم وتُنفّذ لتحفيز تكامل السياحة الإقليمية وتعزيز تنمية مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مثل العلامة المميزة الإقليمية "عالم المايا"،

وإذ تشير إلى نتائج المنتدى المعني بالسياحة المستدامة وتغير المناخ في أمريكا الوسطى، الذي عقد في الفترة من 21 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2023 في لا سيبا، هندوراس، والنتائج المعتمدة في الاجتماع 126 لمجلس السياحة لأمريكا الوسطى، المعقود في سان سلفادور في 30 آب/أغسطس 2023، والمنتدى الثاني والعشرين لتنمية التكامل السياحي في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سان سلفادور في 28 أيلول/سبتمبر 2022، وإعلان المنتدى الخامس عشر المعني بتنمية السياحة وتنسيق الجهود للترويج للسياحة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، الذي عقد في مدينة غواتيمالا في 27 آب/أغسطس 2014، وتتطلع إلى المنتدى الثاني للسياحة الاجتماعية والتضامنية والمستدامة، الذي سيعقد بدعم من المنظمة الدولية للسياحة الاجتماعية،

وإذ تشير أيضا إلى الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية، المعقودة في مدريد في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، وإذ ترحب بانعقاد دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في سمرقند، أوزبكستان، في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023،

وإذ تشدد على أن إعادة بناء السياحة بعد الاختلال الناجم عن جائحة كوفيد-19 فرصةٌ لإحداث التحول، مع التركيز على الاستفادة من أثرها على الوجهات السياحية، وتعزيز النماذج المجتمعية، وبناء مجتمعات محلية ومنشآت أعمال أكثر استدامة وقدرة على الصمود وشمولا من خلال الابتكار والشراكات بين

(8) A/73/283.

القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات في السفر المستدام والبنية التحتية المستدامة، والتدريب الموجَّه، وتنمية الموارد البشرية،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى[9]؛

2 - ***تسلِّم*** بالدور الرئيسي الذي تؤديه السياحة المستدامة والقادرة على الصمود في التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، بوصفها أداة للإدماج الاجتماعي تولد فرص عمل لائقة وفرصا لريادة الأعمال، وتسهم في النمو الاقتصادي الشامل للجميع وتحسين نوعية حياة السكان، بهدف تحقيق القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتسهم في تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ والاستدامة البيئية وإدارة مخاطر الكوارث في الأنشطة والوجهات السياحية؛

3 - ***تشدد***، في ضوء قابلية قطاع السياحة للتضرر من المخاطر والكوارث الطبيعية، بما في ذلك تلك المتصلة بالمناخ، على ضرورة دعم تنمية السياحة القادرة على الصمود في منطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وذلك بوسائل تشمل وضع الاستراتيجيات الوطنية لإعادة التأهيل بعد الصدمات وخطط التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

4 - ***تسلّم*** بأن أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، منذ اتخاذ القرار 201/76 في عام 2021، ورغم التحديات العديدة التي واجهتها بسبب جائحة كوفيد-19، قد شهدت العديد من التطورات الإيجابية والمبادرات والجهود الرامية إلى تعزيز السياحة المستدامة والتنمية المستدامة، حيث أحرزتا تقدما كبيرا نحو الانتعاش وتعزيز القدرة على الصمود، مع الاعتراف بتنفيذ السياسات على المستوى الوطني، واستخدام نهج متكامل وشامل لتعزيز السياحة المستدامة والتنمية المستدامة لتحقيق فوائد في الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

5 - ***تشجع*** على اتخاذ إجراءات استراتيجية وتدابير تسريع لمعالجة آثار جائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة وتعزيز التعافي المستدام في قطاع السياحة، من خلال العمل والتنسيق السياسيين على الصعيدين العالمي والإقليمي للتخفيف من آثار الجائحة ودعم التعافي منها، وهو ما سيتطلب جهودا مالية ذات شأن لإعادة بناء قطاع سياحي أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأزمات وأكثر تنوعا واستدامة وشمولا للجميع؛

6 - ***تشير*** إلى اعتماد مبادئ السياحة المستدامة التي صاغتها الأمانة العامة للتكامل السياحي في أمريكا الوسطى وأُدرجت في خطتها الاستراتيجية لتنمية السياحة المستدامة للفترة 2021-2025، التي تجسّد رؤية المنطقة لنفسها كوجهة متكاملة ومستدامة متعددة المقاصد وعابرة للحدود وذات جودة عالية وتشدّد على خطة عملها المتعلقة بالسياحة وتغير المناخ باعتبارها عنصرا من عناصر الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بتغير المناخ؛

7 - ***تقر*** بأن قطاع السياحة يشكل عاملا محفزا لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، بما في ذلك التصدي للمسائل البيئية، ولا سيما تغير المناخ، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يبرز أهمية تعزيز وضع السياسات الملائمة وتوفير

(9) A/78/210.

الدعم المالي ضمن الإطار الأوسع لسياسات التنمية المستدامة واعتماد نهج متعدد القطاعات للتنمية المستدامة للسياحة؛

8 - ***تشجع*** منظمات السياحة الإقليمية والوطنية على تعزيز نماذج الوجهة المقصودة التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد المباشرة للاقتصادات المحلية والوطنية، بغية المساهمة في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية والحد من الفقر في أوساطها، مع مراعاة إدماج سياسات تحقيق الاستدامة في قطاع السياحة، وتدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى استجلاء آثار السياحة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتقييمها والتخفيف من وطأتها؛

9 - ***تشدد*** على أهمية التراث البيولوجي الثقافي والتنمية المحلية المنشأ والبحث العلمي والنماذج القابلة للتكرار من أجل تعزيز الأنشطة السياحية المستدامة والمجتمعية والريفية والمحلية لما فيه صالح الإنسان والطبيعة، في إطار من التعاون الوثيق مع الشعوب الأصلية والشباب، باعتبار ذلك أولوية لمنطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى؛ وتسلم بأن بعض بلدان المنطقة يقوم بتطوير نماذج جديدة ومبتكرة مثل نموذج السياحة وحفظ الطبيعة وسبل العيش المستدامة، وتسلم أيضا بأهمية تعزيز الجهود الرامية إلى حماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم وحفظه، علاوة على تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حماية المعارف والممارسات الثقافية والتقليدية من أجل التوصل إلى قطاع سياحي أكثر استدامة؛

10 - ***تسلّم*** بالدور القيّم للتعاون الدولي مع الشركاء المعنيين وتشجعهم على مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ مشاريع متعددة تهدف إلى الترويج للسياحة المستدامة في المنطقة، بوسائل منها تعزيز السياحة البيئية والسياحة الريفية والسياحة الثقافية والتراثية، بما فيها سياحة المواقع الأثرية التي تعود إلى عهد الاستعمار، ومنع الاتجار بالمصنوعات الحرفية ذات القيمة الثقافية، وكفالة الاحترام الواجب للتراث الثقافي غير المادي والمواقع الثقافية والطبيعية؛

11 - ***تشجع*** الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين على دعم التعاونيات والمنظمات المجتمعية والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بمبادرات ترمي إلى تهيئة بيئة أقوى للأعمال التجارية، والمساعدة التقنية، والربط الشبكي المؤسسي، وبناء القدرات، وتعزيز سياسة الاتساق المؤسسي الداعمة لآليات ومبادرات تمويل برامج ومشاريع القضاء على الفقر؛

12 - ***ترحب*** بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى في التلاقي على استراتيجية إقليمية للسياحة تستند إلى حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة ومعالم الجذب الطبيعية والثقافية، والحد من الفقر من خلال العمالة وتنمية القدرات على مباشرة الأعمال الحرة في مجال السياحة التي تركز على المشاريع المتوسطة والصغيرة والبالغة الصغر، مع التصدي في الوقت نفسه للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ من أجل تحسين نوعية حياة سكان المنطقة؛

13 - ***تعرب عن تقديرها*** للجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من أجل دعم تنمية السياحة المستدامة، بما في ذلك اعتمادها وتنفيذها لتشريعات وسياسات جديدة، وتشجع هذه البلدان على استغلال السياحة المستدامة كأداة لتعزيز جهود القضاء على الفقر وتحسين سبل حماية التنوع البيولوجي والتراث الثقافي والنهوض بالمجتمعات المحلية؛

14 - ***تشجع*** التعاون من أجل تعزيز مشاركة النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والمبادراتِ التي تعزز تمكينهم من الناحية الاجتماعية الاقتصادية، من خلال السياحة المستدامة التي تواصل تعزيز الشراكات المنصفة وإيجاد فرص العمل وفرص مباشرة الأعمال الحرة؛

15 - ***تسلم*** بالجهود الهامة التي تبذلها منطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى لإشراك من يعيشون في أوضاع هشة في عملية صنع القرار في قطاع السياحة، باتباع نهج أكثر لامركزية وتشاركية، ولا سيما المجتمعات الريفية والمحلية والشعوب الأصلية، يهدف أيضا إلى النهوض بتمكين النساء والفتيات وإتاحة الفرص للشباب، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم مبادرات السياحة المحلية والريفية والمجتمعية لضمان استمرار السياحة في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

16 - ***تسلم أيضا*** بالحاجة المستمرة إلى دعم أنشطة السياحة المستدامة وجهود بناء القدرات ذات الصلة التي تعزز الوعي البيئي وتحافظ على البيئة وتحميها وتحترم الحياة البرية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والتنوع الثقافي وتحسّن رفاه المجتمعات المحلية وسبل عيشها من خلال دعم اقتصاداتها المحلية والبيئة البشرية والطبيعية ككل؛

17 - ***تلاحظ*** أهمية قياس الأثر الاجتماعي الثقافي للسياحة وأثرها البيئي على نحو كاف، وتشجع بذل الجهود من أجل سد ثغرة البيانات القائمة حالياً في هذا المجال عن طريق الاستفادة من ظهور حلول ومصادر بيانات غير تقليدية، ليكون الهدف الشامل هو النهوض بخطة التنمية المستدامة الوطنية بما يتجاوز قطاع السياحة؛

18 - ***تسلم*** بأن اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في قطاع السياحة بأمريكا الوسطى، ومن ثمّ المضي قدما بتنفيذ خطة التنمية المستدام لعام 2030[(10)] في المنطقة، يتطلب جملة أمور من بينها تحديد أصحاب المصلحة المعنيين نُهجا للتخطيط السياحي تستخدم الموارد بصورة أكثر كفاءة واعتمادهم جميعاً لها؛

19 - ***تشدد*** على الحاجة إلى الترويج لمواصلة تنمية السياحة المستدامة، ولا سيما من خلال استهلاك منتجات السياحة المستدامة والاستفادة بخدماتها، وإلى تعزيز تنمية السياحة البيئية مع الحفاظ بوجه خاص على ثقافة مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وسلامة بيئتها وتعزيز حماية المناطق الحساسة إيكولوجياً والتراث الطبيعي والمواقع الثقافية والدينية الأصلية لتلك المجتمعات؛

20 - ***تدعو*** الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى الانضمام لبرنامج السياحة المستدامة التابع لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[(11)]، وهو البرنامج الذي يهدف إلى تشجيع الابتكار والتفكير انطلاقاً من الغاية المطلوبة من أجل الإسراع بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد في سلسلة القيمة السياحية؛

21 - ***تلاحظ مع التقدير*** إطلاق المرحلة الأولى من مرصد السياحة لمنطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى في حزيران/يونيه 2023، وتتطلع إلى إكماله، وتدعو الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى النظر في الانضمام للشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة

(10) القرار 1/70.

(11) A/CONF.216/5، المرفق.

العالمية، التي تساهم في تعزيز سياحة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وإلى دعم ممارسة وضع السياسات المستنيرة في جميع أنحاء العالم؛

22 - ***تشجع*** على توطيد التعاون في إطار شراكات القطاعين العام والخاص من أجل تحسين جودة جمع البيانات، بما في ذلك البيانات المصنّفة، وفقا للتشريعات الوطنية، مع مراعاة الجهود المتضافرة التي تبذلها السلطات الوطنية في الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، بالاشتراك مع القطاع الخاص، من خلال إنشاء مراصد للسياحة المستدامة لرصد تنمية السياحة على مستوى الوجهات المقصودة بغية توفير المعلومات اللازمة لصنع السياسات والقرارات القائمة على الأدلة في الوقت المناسب؛

23 - ***تحث*** قطاع السياحة في الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على جعل القطاع جزءا من آليات التنسيق وتبادل المعارف والاتصال لأغراض إدارة الأمن وحالات الطوارئ على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى الترويج بشكل جماعي لاتباع نهج قائم على الأدلة في وضع تدابير تكفل السفر الآمن والمأمون والخالي من المصاعب، وهو ما يتيح للوكالات الحكومية اتخاذ قرارات ذات صلة ومستنيرة ومنسقة، وترحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في دعوة الأمين العام إلى حماية كل فرد على وجه الأرض من خلال التغطية الشاملة بنظم الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال مبادرة الإنذار المبكر للجميع؛

24 - ***ترحب*** بالجهود التي يبذلها كل من منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية، وكذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الترويج للسياحة المستدامة في جميع أنحاء العالم؛

25 - ***تدعو*** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ومنظمة السياحة العالمية إلى مواصلة دعم الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من أجل تعزيز السياحة المستدامة في المنطقة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ بغية الحدّ من مخاطر الكوارث على نحو أفضل، وأوجه تأثر منطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى بالكوارث، التي تسببها المخاطر الطبيعية، وآثارها على السياحة المستدامة، ومن أجل بناء القدرات وإيجاد فرص العمل والترويج للثقافة والمنتجات المحلية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

26 - ***تدعو*** الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى الترحيب بالفرص العديدة التي يتيحها التحول الرقمي الجديد في قطاع السياحة لاستحداث وتنفيذ تكنولوجيات مبتكرة لتحديث قطاع السياحة في الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، على نحو يولّد زخما جديدا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة حجم الفرص المتاحة، بما في ذلك للنساء والشباب، ويسخّر التكنولوجيا الرقمية، ويعزّز الابتكار والتدريب وبناء القدرات البشرية، من أجل نجاح تعافي قطاع السياحة وإكسابه القدرة على الصمود؛

27 - ***تشجع*** الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على أن تعمل، من خلال مجلس أمريكا الوسطى للسياحة والأمانة العامة للتكامل السياحي في أمريكا الوسطى، على تعزيز السياحة المستدامة عن طريق تكثيف التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف على صعيد قطاع السياحة، وعلى مواصلة دعم السياحة المستدامة باعتماد سياسات ترعى السياحة المراعية للاحتياجات والشاملة للجميع

وتعزز الهوية الإقليمية وتحمي التراث الطبيعي والثقافي لتلك البلدان، بما في ذلك النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي فيها، وتشير إلى أن المبادرات الحالية، كبرنامج "كوكب واحد" للسياحة المستدامة، وغيرها من المبادرات الدولية، يمكن أن توفر الدعم المباشر والمركّز للحكومات؛

28 - ***تشجع أيضا*** الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على إقامة وتعزيز بنى تحتية تتوافر لها مقومات الجودة والموثوقية والاستدامة والقدرة على الصمود، مع التشديد على ضرورة تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، من أجل تعزيز السياحة المستدامة في المنطقة؛

29 - ***تكرر تأكيد*** الالتزام بإقامة مشاريع البنى التحتية الإقليمية المستدامة التي تحفز الإنتاجية الاقتصادية المستدامة، بما يعزز النمو المنصف للمناطق عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، وتشجع التفاعلات والترابط بين المناطق الحضرية والريفية عن طريق تعزيز النقل والتنقل المستدامين، وشبكات التكنولوجيا والاتصالات والبنى التحتية، بما في ذلك الترابط بين المدن والمناطق المحيطة بها، والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية، إضافة إلى تعزيز الروابط بين البر والبحر، حسب الاقتضاء؛ وتشجع على تطوير البنية التحتية السياحية وتشجيع التنويع السياحي، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على نحو يعزز إيجاد فرص العمل للمجتمعات المحلية، والحفاظ على أسلوب حياتها وثقافتها وتراثها، والنهوض بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتدعو في الوقت نفسه الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة والتراث الاجتماعي والثقافي للوِجهات السياحية؛

30 - ***تقر*** بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون على قدم المساواة مع غيرهم بالحق في الاستفادة من خدمات السياحة وفرصها، من قبيل السياحة الحرة والخدمات المصممة لكي تكون في متناولهم والموظفين المدربين والمعلومات الموثوقة والتسويق الشامل للجميع، وبأن من الضروري بذل جهود هائلة لكفالة تلبية سياسات السياحة وممارساتها لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيش معظمهم في بلدان نامية؛

31 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء والجهات القائمة على قطاع السياحة أن تتخذ التدابير الفعالة، في سياق السياحة المستدامة، بما في ذلك مبادرات السياحة البيئية، من أجل المساعدة على تعزيز مشاركةِ المرأة على قدم المساواة مع الرجل ومشاركة الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشكل متوازن، على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرار في كافة الميادين، وتعزيز التمكين الاقتصادي الفعال، لا سيما من خلال توفير العمل اللائق وتوليد الدخل؛

32 - ***تقر*** بأن تلبية الحاجة إلى تحسين رصد الآثار الإنمائية للسياحة تتطلب إعادةَ التفكير في الممارسات التقليدية وتغييرها للاستفادة من مصادر البيانات المتعددة من أجل تزويد الإدارات العامة وقطاع السياحة بأحدث المعلومات الاستخبارية المتاحة عن السياحة، وتلاحظ التقدم الْمُحرز من خلال الشبكة الدولية لمراصد السياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية، التي تركز على الرصد المستمر لآثار السياحة، ومعالجة الأبعاد الثلاثة للاستدامة، وتعزيز عملية صنع القرار استنادا إلى الأدلة، وتهيئة ثقافة قائمة على الرصد والقياس بشكل مستمر وفي الوقت المناسب؛

33 - ***ترحب*** بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه السياحة في حفظ التنوع البيولوجي وفي مكافحة تغير المناخ، وهو الذي يوفر حجة أخرى تؤيد تعزيزَ العناصر البيئية في السياسات المعنية بالسياحة وتحسين الاستفادة من إمكانات السياحة المستدامة بوصفها عاملا مؤثرا من عوامل التغيير، وترحب أيضا بانعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، وتتطلع إلى الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في عام 2024؛

34 - ***تكرر تأكيد دعوتها*** إلى منع نشوء مخاطر كوارث جديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومالية ومؤسسية تحول دون التعرُّض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منهما، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود، وتعيد تأكيد ضرورة تعزيز وسائل التنفيذ وتعزيز قدرة البلدان النامية، بما يشمل تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي، على توفير وسائل التنفيذ وتكثيف الجهود المحلية بما يتفق مع أولوياتها الوطنية؛

35 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المعنية، بإعداد تقرير عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين يشمل توصيات محددة للإسراع بتنفيذ خطة عام 2030 في هذا الصدد في الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند المعنون "التنمية المستدامة".